



استراتيجية و خطة عمل
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان



(2018 - 2015)

□ تمهيد

في سياق التطورات التي شهدتها مملكة البحرين منذ تدشين المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى في عام 2001 م، والتحولات المهمة التي عاشتها المملكة نحو تعزيز مزيد من أطر الديمقراطية والشاركة في صنع القرار ترسيخا لدعائم دولة القانون، وكذا التجربة التي شهدتها المؤسسة الوطنية على الصعيد الذاتي، فإنها تعمل على تكثيف جهودها لتخطي العقبات التي واجهتها، والعمل للتحرك على ثلاثة محاور: الأول: إعداد التقرير السنوي الثاني للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الذي سيرفع إلى صاحب الجلالة الملك المفدى في فبراير 2015، والثاني: إعداد برنامج تنفيذي لاستراتيجية وخطة عملها للأعوام (2015 - 2019)، والثالث: بناء وتطوير قدرات المؤسسة الوطنية للنهوض بأعباء هذه المهمات، وذلك بعد أن حددت المؤسسة الوطنية أهدافها وفق رؤية ورسالة واضحتين لممارسة اختصاصاتها بموجب القانون رقم (26) لسنة 2014.

1 تنويه: تم إجراء تعديلات جوهرية على استراتيجية وخطة عمل المؤسسة الوطنية للفترة من (2013-2016) والتي صدرت بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (6) لسنة 2013، بما يتوافق وأحكام القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك ليتوافق مع الاختصاصات الجديدة لوزارة الخارجية بعد توليها رئاسة اللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (14) لسنة 2014، والغاء وزارة شؤون حقوق الإنسان في تشكيلة الحكومة الجديدة الصادر بالرسوم الملكي رقم (83) لسنة 2014.

الرؤية

"ثقافة حقوق الإنسان نمط حياة"

الإيمان بأن مسألة حقوق الإنسان من الثوابت الوطنية، وأن الإقرار بالحقوق والحريات العامة مدنية وسياسية، أم اقتصادية واجتماعية وثقافية، وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية، هو التزام بقيم العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لكل بني البشر من دون تمييز.

الرسالة

"معاً لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"

العمل على تنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان بمملكة البحرين، وذلك بتوفير الحماية والمساندة للمواطنين والمقيمين، وتمكينهم من اكتساب المعرفة المتنوعة لممارسة حقوقهم المشروعة، وتحديد احتياجاتهم وكيفية المطالبة بها، والدفاع عنها، عن طريق نشر ثقافة حقوق الإنسان بكل الوسائل المتاحة.

الأهداف

- 1 نشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عن هذه الحقوق بكل الوسائل المتاحة.
- 2 توعية الأفراد بالحقوق الأساسية المكفولة لهم بموجب التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.
- 3 تمكين الأفراد من خلال البرامج التدريبية المتنوعة لزيادة المعرفة والوعي بالحقوق الأساسية، وكيفية ممارستها على نحو يضمن تمتع جميع الأفراد بها.
- 4 توسيع شبكة الاتصال بالمنظمات المتخصصة في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- 5 تلقي الشكاوى ورصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان.
- 6 تقديم المعلومات اللازمة، وخدمات المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
- 7 كتابة التقارير الموازية، والإسهام في صياغة ومناقشة التقارير التي تتعهد المملكة بتقديمها دورياً، وإبداء الملاحظات عليها، تطبيقاً لاتفاقيات إقليمية أو دولية خاصة بحقوق الإنسان.

الخدمات التي تقدمها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

تقدم المؤسسة الوطنية العديد من الخدمات ذات الصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، سواء للأفراد أو لمؤسسات الدولة الرسمية، وكذلك لمؤسسات المجتمع المدني، على النحو التالي:

أولاً: نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها

1- الحلقات الدراسية وورش العمل والندوات والمؤتمرات

تعمل المؤسسة الوطنية في سبيل التوعية بجميع أنواع الحقوق والحريات العامة على عقد الحلقات الدراسية وورش العمل والندوات والمؤتمرات بحيث تغطي هذه الفعاليات موضوعات حقوق الإنسان كافة، المدنية والسياسية، أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تتناول هذه الفعاليات التعريف بآليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، ومناقشة موضوعات ومفاهيم مهمة ذات صلة كالمواطنة والديمقراطية، وسيادة القانون، والتمييز، والتعذيب. وتعد هذه الفعاليات الثقافية المتخصصة في حقوق الإنسان فرصة لجميع طوائف المجتمع المختلفة لتبادل وجهات النظر بهدف إيجاد أفضل السبل لممارسة الحقوق الأساسية وضمان حمايتها من أي انتهاك مباشر أو غير مباشر.

2- الفئات المستهدفة

تعمل المؤسسة الوطنية على نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الفئات المختلفة وفق المعايير الوطنية والدولية من خلال برامج التدريب والدورات التدريبية المتخصصة لتحويل المعرفة بحقوق الإنسان إلى مهارات عملية، ومن أهم الفئات المستهدفة لهذه البرامج:

- القضاة وأعضاء النيابة العامة.
- أعضاء السلطة التشريعية (مجلسي النواب والشورى).
- الموظفون العموميون المعنيون بصياغة التشريعات، أو بوضع وتنفيذ السياسات.
- الموظفون العموميون المسؤولون عن صياغة وتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.
- المسؤولون عن إنفاذ القوانين بمن في ذلك منتسبو قوة دفاع البحرين وقوات الأمن العام والحرس الوطني.
- المسؤولون في المؤسسات العقابية.
- العاملون في مجال الصحافة والإعلام المرئي والسموع.
- مؤسسات المجتمع المدني بتخصصاتها كافة.
- طلبة المدارس والجامعات.
- الشركات الخاصة ومكاتب الاستخدام.

ثانياً: تقديم المشورة

تقدم المؤسسة الوطنية توصيات واقتراحات على أساس استشاري إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب تلك الجهات بشأن أي مسألة تتعلق بتعزيز أو حماية أو تنمية حقوق الإنسان، استناداً إلى المادة الثانية عشرة - الفقرات (أ، ب، ج، د، و، ح)، والمادة الثالثة عشرة من قانون إنشائها، وذلك في المجالات التالية:

1- المشورة في المسائل التشريعية:

وتتمثل في دراسة التشريعات المعمول بها في المملكة، والتوصية بالتعديلات التي تراها مناسبة في هذا الشأن، خاصة فيما يتعلق باتساق هذه التشريعات مع التزامات المملكة الدولية، كما يكون للمؤسسة الوطنية التوصية بإصدار تشريعات جديدة ذات صلة بحقوق الإنسان.

2- المشورة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية:

ويتمثل ذلك في دور المؤسسة الوطنية في تبصير السلطة التنفيذية بقبول الاتفاقيات الدولية، وإعلامها بطبيعة الالتزامات المترتبة على الانضمام أو التصديق على اتفاقية دولية معينة، وتشمل مشورة المؤسسة الوطنية مدى توافق القوانين الوطنية بالفعل مع النصوص الواردة في الاتفاقية، أو ما إذا كانت هناك حاجة إلى القيام بمبادرات تشريعية إضافية. وكذلك تعمل المؤسسة الوطنية على تقديم توصياتها واقتراحاتها بشأن مدى مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، والتبصير بضرورة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات الدولية على المستوى الوطني.

3- المشورة المتعلقة بالشأن السياسي:

تعمل المؤسسة الوطنية - من خلال رقابتها على الاستفتاء والانتخابات - على تقديم رأيها الاستشاري لأفضل ممارسة ديمقراطية في الشأن السياسي، كما أن لها دوراً كبيراً من خلال ممارسة المواطنين حقوقهم السياسية وكيفية ممارستها كإنشاء الجمعيات السياسية وممارسة هذه الجمعيات اختصاصاتها، كما أن للمؤسسة الوطنية دورها المهم في نشر الثقافة السياسية ومبادئ المواطنة وعلاقتها بحقوق الإنسان وفق أحكام ومبادئ ميثاق العمل الوطني، ودستور المملكة، استناداً إلى المفاهيم الدولية المتعارف عليها والواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

4- المشورة المتعلقة بالمسائل الإدارية:

تتمثل هذه المشورة من خلال رصد المؤسسة الوطنية أي سلوك أو نمط بيروقراطي يخل أو يحول دون التمتع الكامل بالحقوق المنصوص عليها في الدستور أو القانون المنظم لها، أو يؤثر في هذه الحقوق بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تعمل المؤسسة الوطنية على بيان الأسباب التي أدت إلى هذا السلوك واقتراح الحلول المناسبة لوقفه أو الحد من تفاقمه.

5- المشورة المتعلقة بالإجراءات القضائية:

تتمثل هذه المشورة في رصد المؤسسة الوطنية للإجراءات القضائية للتأكد من تمتع الأفراد بضمانات المحاكمة العادلة، باتباع المعايير الدولية أثناء التحقيق والمحاكمة، من خلال رصد الدفع والطلبات الجوهرية أثناء التحقيق كالتعرض للإكراه المادي أو المعنوي، أو الإخلال بضمانات المتهم ومدى تجاوب النيابة العامة بشأنها، أو تأخير المحاكمات من دون مبرر ومدى توافر الضمانات الدستورية والقانونية أثناء المحاكمة، أو غير ذلك من إجراءات تخالف أحكام قانون الإجراءات الجنائية، والتصدي لها من خلال التوصية التي تقدمها إلى الجهة المختصة بالسلطة القضائية.

ثالثاً: إعداد التقارير الدولية أو المساهمة فيها

تقوم المؤسسة الوطنية بإعداد التقارير الموازية لبعض الاتفاقيات الدولية التي توجب على الدول الأطراف فيها تقديم تقارير منتظمة إلى اللجان المنشأة بموجب هذه الاتفاقيات للإشراف على تنفيذها، وأهم هذه المعاهدات التي تتطلب التقارير:

- 1- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- 2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
- 3- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 4- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- 5- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- 6- اتفاقية حقوق الطفل.
- 7- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم.
- 8- الاتفاقيات الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 9- الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري.

كما تساهم المؤسسة الوطنية وبالتعاون مع الجهات الرسمية في إعداد التقارير الوطنية تطبيقاً للاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

رابعاً: تلقي الشكاوى ورصد انتهاكات حقوق الإنسان

تستقبل المؤسسة الوطنية الشكاوى والبلاغات والالتماسات من الأفراد والجهات كافة فيما يتعلق بالانتهاكات الواقعة على الحقوق والحريات العامة، ودراستها وإحالة ما ترى إحالته منها إلى جهات الاختصاص، مع متابعتها بشكل فعال، أو تبصير ذوي الشأن بالإجراءات الواجبة الاتباع ومساعدتهم على اتخاذها، أو المعاونة في تسويتها مع الجهات المعنية.

كما تقوم المؤسسة الوطنية برصد أي انتهاكات لحقوق الإنسان، وجمع البيانات عنها وتحليلها والإبلاغ عنها، بهدف وقفها والتوصية باتخاذ إجراء تصحيحي بشأنها. ويكون تعاطي المؤسسة الوطنية مع الشكاوى التي تتلقاها وانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم برصدها وفق آلية واضحة ومحددة يتم نشرها وتبصير الجمهور بها.

خامساً: الزيارات الميدانية

في إطار عملها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في المملكة تقوم المؤسسة الوطنية بإجراء زيارات ميدانية لأماكن الاحتجاز والمؤسسات العقابية ودور الإيواء والإصلاح وجميع الأماكن ذات الصلة، بالتنسيق مع الوزارات المختصة، بهدف الوقوف على صحة المعلومات التي ترد إليها، واقتراح الحلول الملائمة، وتقديم التوصيات من أجل تحسين الخدمات المقدمة في هذه الأماكن بما يخدم حقوق الإنسان، ومتابعة ورصد الاعتصامات والإضرابات والاحتجاجات.

سادساً: المشاركة في إعداد الخطط الوطنية لحقوق الإنسان

في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993م^٤، أوصى المؤتمر العالمي بأن تنظر كل دولة في مدى استصواب صوغ خطة عمل وطنية تبين الخطوات التي تستطيع الدولة اتباعها لتنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويجب على كل دولة عند وضعها خطة العمل الخاصة بها، أن تحدد الأولويات في ميدان حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تحديدها للأدوات الملائمة التي سيجري استخدامها لتنفيذ الخطة.

حيث لا يمكن صياغة خطة عمل وطنية لتحسين حقوق الإنسان من دون تضافر الجهود بين السلطة التنفيذية والمؤسسة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني، وبالتالي فإن دور المؤسسة الوطنية ينصب في التعاون مع الجهات ذات العلاقة على وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان في المملكة وآلية تنفيذها وفق استراتيجية واضحة وأهداف ومدد زمنية محددة.

^٤ إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993م: القسم الثاني، الفقرة (ج)؛ التعاون والتنمية وتدعيم حقوق الإنسان. حيث نص البند (71) على أن: "ويوصي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بأن تنظر كل دولة في استصواب صياغة خطة عمل وطنية تبين الخطوات التي ستحسن الدولة بها تعزيز وحماية حقوق الإنسان، اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا من 14 إلى 25 يونيو 1993، وثيقة الأمم المتحدة رقم (A/CONF.157/24) - الجزء الأول.

تبتت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان استراتيجية وخطة عمل تقومان على خمسة محاور، هي:

- 1- الانخراط في جهود حماية حقوق الإنسان.
- 2- تعزيز الجهود في مجال المراجعة والتطوير التشريعيين.
- 3- المشاركة في إعداد برنامج وطني موسع للتربية على حقوق الإنسان.
- 4- المشاركة في إعداد برنامج متخصص في مجال تعزيز حقوق المواطنة ودعم قيمها.
- 5- تعزيز التعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وتمثل هذه الاستراتيجية الغايات المتوخاة من مبادرة صاحب الجلالة الملك المفدى إلى إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب القانون رقم (26) لسنة 2014م والاختصاصات الموكلة لها، وتعبّر عن الأهداف المنشود بلوغها، وسبل تحقيقها.

محاوّر خطة عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان:

المحوّر الأوّل: الانخراط في جهود حماية حقوق الإنسان

تقدّمت المؤسسة الوطنية بحزمة من الأفكار التي تستهدف تعزيز صلاحياتها من خلال إنشاء قانونها الخاص الذي يؤمن لها مزيداً من الاستقلالية والقدرة والإمكانية للنهوض بمهامها واختصاصاتها. وستعمل المؤسسة الوطنية في المرحلة المقبلة على استخدام وسائل الإعلام ووسائط الاتصال المختلفة لتوعية الكافة بالحقوق والحريات الأساسية، وسبل تعزيزها وحمايتها وضمان ممارستها باعتبار أن الوعي بحقوق الإنسان يشكل مدخلاً أساسياً للحماية من التعرض للانتهاكات. كما ستعمل المؤسسة الوطنية على تفعيل صلاحياتها في مجال تلقي الشكاوى وتعاون الجهات المختصة معها في شأن معالجتها، وتعزيز الوصول والتواصل مع مقدمي الشكاوى، حيث ستتبع ما يلي:

- 1- إصدار دليل للشكاوى يكون معياراً ومرجعاً للتعامل معها وتقييم موضوعاتها وأصناف التدخل والمعالجة الفضلى وفق أحسن الممارسات المتبعة، وذلك لتمكين لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة من تفعيل اختصاصاتها القانونية، ودعم عملها بوحدة فنية وموارد بشرية متخصصة، وبرنامج للتدريب مع خضوعها للتحديث المستمر، وتبادل الخبرات مع المؤسسات الوطنية المماثلة في المنطقة.
- 2- تزويد وحدة الشكاوى والرصد في الأمانة العامة بموارد بشرية متخصصة قادرة على توفير المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، سواء على صعيد التقاضي أو على صعيد الوساطة والمتابعة، أو على صعيد التبصير بالإجراءات الواجبة الاتباع حيالها، وكذلك بعناصر متخصصة في الرصد الميداني لتعزيز القدرة على تقصي الحقائق وجمع المعلومات.
- 3- توفير خط ساخن لتلقي الشكاوى والنداءات العاجلة والتعامل معها وفق ضوابط محددة مسبقاً.
- 4- توفير خدمة تلقي الشكاوى عبر البريد الإلكتروني وموقع المؤسسة الوطنية على شبكة الإنترنت.
- 5- حفظ وأرشفة الشكاوى والنتائج التي يتم التوصل إليها بشكل منظم في قاعدة بيانات.

المحوّر الثاني: تعزيز الجهود في مجال المراجعة والتطوير التشريعيين

وفقاً لقانون إنشائها، تلتزم المؤسسة الوطنية بواجب مراجعة التشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان واقتراح البدائل، ولا سيما فيما يتصل بمدى مواءمة التشريعات الوطنية مع التزامات المملكة الدولية، ولأغراض ذلك ستعمل على ما يلي:

- 1- تكوين وحدة قانونية فنية بالأمانة العامة للعمل المتخصص في مجال مراجعة التشريعات الوطنية، واقتراح التعديلات التشريعية اللازمة بشأنها وفق الأحكام والمبادئ المستقرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان.

- 2- العمل على تشكيل فريق استشاري قانوني غير متفرغ من المتخصصين في مجال الصياغة وعلوم التشريع، للاستعانة بخبراتهم في إعداد مقترحات القوانين ومقترحات تعديلات القوانين، وصياغة المذكرات الضرورية الشارحة لتلك المقترحات.
- 3- تعزيز العلاقة مع السلطة التشريعية بمجلسيها (النواب والشورى) في المجالات ذات الصلة باختصاصات المؤسسة الوطنية، وبناء آليات تواصل مع اللجان المختصة، والإدارات المعنية في كلا المجلسين.
- 4- تعزيز التعاون مع الوزارات المعنية بالتشريع وحقوق الإنسان في السلطة التنفيذية، وخاصة تلك المعنية بالعدل والتعليم والداخلية والصحة والعمل وحقوق الإنسان.
- 5- التوصية بأهمية إجراء المواءمة التشريعية بين المنظومة القانونية الوطنية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان بغية تحقيق المصلحة الوطنية.

المحور الثالث: المشاركة في إعداد برنامج وطني موسع للتربية على حقوق الإنسان

تشكل التربية على حقوق الإنسان إحدى أهم الركائز الأساسية لتحقيق الأهداف المبتغاة في مجال حقوق الإنسان، سواء من حيث التعريف بالحقوق والحريات الأساسية أو من حيث تنمية الوعي بها، بما يقود إلى التأثير الإيجابي في السلوكيات وحصر الظواهر السلبية، وكذلك ضمان إدماج مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في الخطط التنموية، والسياسات العامة والتشريع.

وتشكل وسائل الاتصال «التعليم - الإعلام - الثقافة» الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف التربية على حقوق الإنسان، حيث ستعمل المؤسسة الوطنية على الاستفادة من منهجيات عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان³ والبرنامج الدولي للتربية على حقوق الإنسان⁴ اللذين تبنتهما الأمم المتحدة تباعاً منذ عام 1995، وسيتم ذلك عبر ما يلي:

- 1- التعاون مع الوزارة المعنية بشئون التربية والتعليم بهدف تطوير إدماج حقوق الإنسان في التعليم، وبما يشمل:

أ- تدريس حقوق الإنسان ضمن المناهج الدراسية في مرحلتى التعليم الأساسي والثانوي.

ب- مراجعة المناهج الدراسية بصفة عامة بهدف تحسين المحتوى المتصل بقيم حقوق الإنسان، وبما يطرأ عليه من تغيير، والتأكد من توافقه مع الالتزامات الدولية للمملكة في مجالات حقوق الإنسان.

³ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/49/184) الصادر في 23 ديسمبر 1994، بإعلان الفترة من 1995-2004 عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

⁴ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/59/113) الصادر في 10 ديسمبر 2004 بشأن البرنامج الدولي للتربية على حقوق الإنسان.

- 2 تنظيم برنامج متخصص لتنمية وعي الطلاب الجامعيين بحقوق الإنسان بالتعاون مع الجامعات الحكومية والخاصة، والإعداد لبرنامج علمي متخصص لحقوق الإنسان ضمن برامج الدراسات العليا (القانون الدولي - العلوم السياسية - الإعلام).
- 3 عقد فعاليات فكرية وورش عمل متخصصة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان بين المهتمين الناشطين في مجالات الإعلام المختلفة: المرئي والمسموع والمكتوب والإلكتروني، لما للإعلام من علاقة وثيقة بحقوق الإنسان، مع الاهتمام بتعزيز التغطية لقضايا حقوق الإنسان، والإسهام في تنمية المعرفة بها لدى الرأي العام.
- 4 تنظيم دورات تدريبية متخصصة للإعلاميين لبناء المعرفة وتنمية الوعي في مجال حقوق الإنسان، بغرض تمكينهم من امتلاك المهارات لإدماج حقوق الإنسان في الموضوعات والقضايا التي يتعرضون لها، لإعطاء دور إيجابي لعملهم كإعلاميين فيما يتصل بحقوق الإنسان.
- 5 الاهتمام بتوفير وتوزيع المطبوعات ذات الصلة ببناء المعرفة بحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام، ومكتبات المدارس والجامعات والمؤسسات المعنية بالثقافة.
- 6 الحصول على مساحات لفقرات الخدمة العامة المجانية في مختلف وسائل الإعلام لتمرير الرسائل القصيرة ذات الصلة والمحتوى بحقوق الإنسان، التي تسهم في تغيير بعض الظواهر السلبية المؤثرة في ضمان التمتع بالحقوق والحريات الأساسية.
- 7 التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص بحقوق الإنسان من أجل بناء برنامج توعوي متكامل، وضمان القدر المناسب من التنسيق والإسهام في تعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع.
- 8 تبني برامج معرفية وتوعوية متكاملة بحقوق الإنسان تخدم الناشطين في مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية والإنسانية، والجمعيات المهنية والنقابات العمالية، فضلاً عن الجمعيات السياسية.
- 9 العمل على إطلاق مشروع وطني بالتعاون مع الجهات ذات الصلة بهدف تعزيز حقوق الإنسان في السياسات والممارسات المتبعة من قبل الهيئات المعنية بإنفاذ القوانين.
- 10 تبني سياسة متكاملة لتعزيز التدريب المستمر لأعضاء المؤسسة الوطنية والعاملين فيها من خلال إقامة الدورات التي تتصل بالحاجات والأولويات المتعلقة بمبادئ حقوق الإنسان، وعبر التبادل وتقاسم الخبرات مع المؤسسات الوطنية المماثلة، والهيئات ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- 11 دعم إقامة هياكل معنية بحقوق الإنسان في مختلف السلطات الدستورية في المملكة، مع توفير كل الدعم التقني اللازم لها.

المحور الرابع: المشاركة في إعداد برنامج متخصص في مجال تعزيز حقوق المواطنة ودعم قيمها

يشكل الاهتمام بتعزيز حقوق المواطنة ودعم قيمها المدخل الأساسي لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان لجميع فئات المجتمع، وفي سبيل ذلك تعتزم المؤسسة الوطنية المشاركة في إعداد مشروع متكامل ومستمر بالتعاون مع جميع الأطراف ذات الصلة، وذلك من خلال:

- 1- إعداد برنامج توعوي متكامل بحقوق المواطنة ونشر قيمها، وتلمس جوانب القصور فيها، وذلك لتنمية الوعي بها والعمل على تطويرها.
- 2- العمل على عقد مؤتمر وطني بشكل دوري كل سنة أو سنتين، بمشاركة مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية وجميع الجهات الأخرى ذات العلاقة، بهدف التوافق على برنامج عمل وطني والوصول إلى التوصيات العملية والمقترحات الواجبة الاتباع في التشريع والسياسات العامة والممارسة والسلوك اليومي.
- 3- المبادرة والمساهمة في تفعيل التوصيات والمقترحات بالتعاون مع جميع الجهات الأخرى ذات العلاقة، من أجل ضمان المساواة وتكافؤ الفرص ومناهضة التمييز، كأسس جوهرية للمواطنة وأدوات لتعزيز الانتماء الوطني، وبما يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتزامات المملكة بشأنها.

المحور الخامس: تعزيز التعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي

يشكل التعاون في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي أحد المحاور الأساسية لتعزيز دور المؤسسة الوطنية في الاضطلاع بمهامها واختصاصاتها، وتلبية متطلبات تفعيل استراتيجيتها، وذلك بالتفصيل الآتي:

1- التعاون على المستوى الوطني

- التعاون مع سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية، والاستفادة على وجه خاص من الهياكل المعنية ذات الصلة، وعلى الأخص وزارة الخارجية والإدارات المختصة داخل الوزارات، ولجنة حقوق الإنسان في مجلسي النواب والشورى، واللجان البرلمانية الأخرى ذات الصلة، واللجنة التنسيقية العليا لحقوق الإنسان بمملكة البحرين، والبعثات الدبلوماسية المعتمدة في المملكة.
- التعاون مع المؤسسات والهيئات الوطنية ذات الصلة، من خلال توقيع مذكرات التفاهم معها، وفي مقدمتها المعاهد المعنية بالتنمية السياسية والإدارة العامة ومراكز الدراسات والبحوث واللجان والهيئات الوطنية الحكومية وغير الحكومية المعنية بتفعيل الخطط ذات الصلة بحقوق الإنسان، والعمل على التنسيق معها في مجال تفعيل توصيات المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان، والتوصيات الختامية للآليات التعاقدية فيما يتعلق بتعزيز أعمال حقوق الإنسان في المملكة.
- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، والاستفادة من قدراتها على تلمس احتياجات المواطنين وخبراتها في مجال سد الفجوات المختلفة، والمساهمة في تعزيز دور هذه المؤسسات في مجال حقوق الإنسان.

2- التعاون على المستوى الإقليمي

- التعاون مع مؤسسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبصفة خاصة مكتب حقوق الإنسان الذي أسس ضمن هيكل الأمانة العامة، والمختص بالعمل على إبراز ما حققته وتحققه دول مجلس التعاون من إنجازات في مجال حقوق الإنسان.
- التعاون مع مؤسسات جامعة الدول العربية ذات الصلة، وعلى الأخص اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان العربية «لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان»، ولجان الخبراء التي شكلتها الجامعة في مجالات حقوق الإنسان، وكذلك الإدارات والأجهزة ذات الصلة والمتخصصة في مجالات القانون الإنساني الدولي والمرأة والطفولة وذوي الإعاقة والمسنين.
- التعاون مع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي، وبصفة خاصة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، والهادفة للارتقاء «بحقوق الإنسان وخدمة مصالح الأمة الإسلامية»، وتعزيز احترام الثقافات وحوار الحضارات حسب مبادئ وأهداف ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وأيضا التعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.
- تكثيف وتطوير التعاون مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الوطن العربي، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكذلك في إطار المنظمة العربية لمؤسسات الأمبودسمان للشكاوى (نظام مراقبة النزاهة/ديوان المظالم) التي تضم مؤسسات تلقي الشكاوى في الوطن العربي.
- التعاون مع المنظمات غير الحكومية الإقليمية ذات الخبرة والاختصاص في مجال حقوق الإنسان للاستفادة من خبراتها في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

3- التعاون على المستوى الدولي

- التعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والانخراط في أنشطتها وفعاليتها والاستفادة من برامج التعاون التقني وتبادل الخبرات.
- الانخراط في فعاليات أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وفي مقدمتها مجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة للمجلس، والآليات التعاهدية وغير التعاهدية لحقوق الإنسان، إضافة إلى التعاون مع لجنة التنسيق الدولية المعنية بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومجموعة آسيا والمحيط الهادي وغيرها من الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان.
- التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والاستفادة من خبراتها في هذا الشأن.

جدول خطة عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - مملكة البحرين

المحور الأول: الانخراط في جهود حماية حقوق الإنسان

الجهة المشاركة	الإدارة المعنية بالمؤسسة	المخرجات / مؤشرات الأداء	الأنشطة	الأهداف الفرعية	
<ul style="list-style-type: none"> - مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. (الإقليمية والدولية) - جمعيات وطنية في حقوق الإنسان. 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية. - إدارة نظم المعلومات. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. اعتماد لائحة تنظيمية على أسس معايير دولية تلقي الشكاوى والتظلمات الواردة للمؤسسة. 2. تنفيذ البرنامج الإلكتروني المطور الخاص بالشكاوى. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. إعداد واعتماد لائحة تنظيمية على أسس معايير دولية لنظام تلقي الشكاوى والتظلمات الواردة للمؤسسة. 2. تطوير النظام الإلكتروني لاستقبال الشكاوى ومتابعتها والتدريب عليه. 	تطوير نظام الشكاوى المعمول به واعتماد لائحة تنظيمية معلنة تغطي مراحل الشكاوى أو التظلمات كافة الواردة للمؤسسة	1
<ul style="list-style-type: none"> - مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية. - جمعيات وطنية في حقوق الإنسان. 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب والتثقيف 	تنفيذ عدد من الدورات التدريبية المتخصصة بعمليات المراقبة والرصد لأعضاء المؤسسة وموظفي الأمانة العامة.	<ol style="list-style-type: none"> 1. تكوين فريق متخصص بعمليات المراقبة والرصد عن أوضاع حقوق الإنسان. 2. تقديم عدد من الدورات التدريبية المتخصصة. 	اعتماد آليات معيارية لمراقبة ورصد أوضاع حقوق الإنسان في المجالات كافة بالمملكة	2
<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الخارجية - وزارة الداخلية - وزارة العمل - فريق من الوزارات المختصة بالسجون. 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب والتثقيف 	<ol style="list-style-type: none"> 1. تنفيذ حملة إعلامية للتعريف بالمؤسسة وحقوق الإنسان وآليات حمايتها. 2. تحديث مستمر للموقع الإلكتروني للمؤسسة وإصداراتها المختلفة. 3. إصدار مواد إعلامية مرئية مسموعة ومقروءة للتعريف بانتهاكات حقوق الإنسان وقانها وعلاجها. 4. وضع دليل خاص بالزيارات وخاصة زيارة 	<ol style="list-style-type: none"> 1. تقديم عدد من الدورات التدريبية للتعريف بانتهاكات حقوق الإنسان والتصدي لها وتجنب وقوعها. 2. عقد ندوات ولقاءات للتعريف بالمؤسسة والخدمات التي تقدمها. 	المواءمة بين النهجين الوقائي والعلاجي في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وتجنب وقوعها	3

الجهة المشاركة	الإدارة المعنية بالمؤسسة	المخرجات / مؤشرات الأداء	الأنشطة	الأهداف الفرعية	
		مراكز الإصلاح والتأهيل وغيرها من أماكن الاحتجاز.			
<ul style="list-style-type: none"> - الوزارات والمؤسسات العامة - مؤسسات المجتمع المدني - بعض الجمعيات المتخصصة كالأطباء والمحامين 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب والتثقيف 	دورات تدريبية للعاملين بالمؤسسة.	<ol style="list-style-type: none"> 1. اعتماد ضباط ارتباط مؤهلين بين المؤسسة والوزارات الرسمية المعنية. 2. تدريب المشتغلين في الحماية على مهارات متصلة بأداء عملهم. 	اعتماد آلية مساعدة تقوم على مبدأ التمكين من التمتع الفعلي بالحقوق.	4
<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الخارجية. - وزارة الداخلية. - هيئة شؤون الإعلام. 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب والتثقيف 	<ol style="list-style-type: none"> 1. تنفيذ ثلاث حملات إعلامية حول الفئات الأكثر عرضة للانتهاك. 2. عقد الدورات التدريبية والندوات المتخصصة للفئات الأكثر عرضة للانتهاكات. 3. عقد الندوات المتخصصة واللقاءات للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. تقديم عدد من الحملات الإعلامية تشمل إعلانات مرئية ومقروءة ومسموعة وإلكترونية. 2. تقديم عدد من الدورات التدريبية والندوات المتخصصة للفئات الأكثر عرضة للانتهاكات. 3. تقديم عدد من الدورات التدريبية والندوات المتخصصة واللقاءات للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. 	تعزيز تمتع الفئات الأكثر عرضة للانتهاك (المرأة والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة ونزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل) بحقوقهم	5



المحور الثاني : تعزيز الجهود في مجال المراجعة والتطوير التشريعيين

الجهة المشاركة	الإدارة المعنية بالمؤسسة	المخرجات / مؤشرات الأداء	الأنشطة	الأهداف الفرعية	
<ul style="list-style-type: none"> - لجنتي حقوق الإنسان في مجلسي النواب والشورى. - وزارة الخارجية. - هيئة التشريع والإفتاء القانوني 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب والتثقيف 	<ol style="list-style-type: none"> 1. الانتهاء من دراسة لتحديد أولويات التشريعات التي تتم مراجعتها. 2. تقديم مقترحات لتعديل التشريعات التي تم تعديلها من خلال الدراسة. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. تأسيس برنامج تحليل التشريعات الوطنية من منظور حقوق الإنسان وإجراء تحليلات لعدد من التشريعات الوطنية ذات صلة بحقوق الإنسان خلال زمن الخطة. 2. تأسيس شبكة من الخبراء القانونيين لدراسة وتحليل التشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات وصياغة مشروعات القوانين المقترحة. 	مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها في مختلف موضوعات عمل المؤسسة	1
<ul style="list-style-type: none"> - لجنة حقوق الإنسان بمجلسي النواب والشورى. - وزارة الخارجية 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب والتثقيف 	عدد من ورش العمل والندوات التدريبية.	<ol style="list-style-type: none"> 1. عدد من ورش العمل والندوات لمناقشة وإقرار التعديلات المقترحة ودعمها. 2. متابعة جلسات مجلسي النواب والشورى وأعمال اللجان والهيئات التشريعية الوطنية والدولية. 	تقديم مقترحات تشريعية في مختلف موضوعات عمل المؤسسة	2
<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الخارجية - وزارة الداخلية - وزارة العمل - وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (الإقليمية والدولية) 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب والتثقيف 	عقد لقاءات وطنية وبمختلف الأطياف لكسب التأييد والدعم للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.	<ol style="list-style-type: none"> 1. إطلاق برنامج توطئ المعايير الدولية لحقوق الإنسان لجميع التدابير الوطنية التشريعية والتنفيذية والقضائية. 2. إجراء دراسات تستنهض القيم الإنسانية المشتركة في مختلف الثقافات في مجال حقوق الإنسان. 	توطئ المعايير الدولية لحقوق الإنسان	3
<ul style="list-style-type: none"> - هيئة شؤون الإعلام - جمعيات حقوق الإنسان - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (الإقليمية والدولية) 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة الاتصال 	<ol style="list-style-type: none"> 1. ندوه / منتدى بشكل دوري. 2. دراسات وبحوث. 3. عقد لقاءات نصف سنوية مع الجهات الرسمية المختصة لكسب التأييد ودعم الانضمام إلى المواثيق الدولية والتصديق عليها. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. إجراء دراسة شاملة لوقف الملكة من جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتحديد إمكانية رفع التحفظات والانضمام إلى الاتفاقيات الجديدة والتصديق على الاتفاقيات التي لم يصادق عليها. 	دعم الانضمام إلى اتفاقيات دولية جديدة	4

الجهة المشاركة	الإدارة المعنية بالمؤسسة	المخرجات / مؤشرات الأداء	الأنشطة	الأهداف الفرعية	
		4. تشكيل تحالف وطني مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.	2. تنظيم لقاءات واجتماعات مع الجهات الرسمية المختصة لكسب التأييد ودعم الانضمام إلى المواثيق الدولية و / أو رفع التحفظات عن مواد الاتفاقيات المصادق عليها. 3. تشكيل تحالفات وطنية لحشد الدعم للتصديق على اتفاقيات دولية إضافية ترى المؤسسة ضرورة الانضمام إليها و / أو رفع التحفظات عن البعض الآخر.		
- وزارة الخارجية - وزارة الداخلية - وزارة العمل - منظمات المجتمع المدني - جمعيات حقوق الإنسان - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (الإقليمية والدولية)	- إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب والتنقيف	1. المشاركة في إعداد التقارير. 2. عقد ورش عمل حول المراجعة الدورية الشاملة.	1. المشاركة في إعداد التقارير حول التزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية المصادق عليها والالتزامات الطوعية ومتابعة مدى تنفيذ الحكومة لها. 2. حث الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني على الالتزام بتقديم التقارير للجهات الدولية والإقليمية في مواعيدها المحددة وتقديم النصح والمشورة لها إن شاءت ذلك.	المشاركة في وضع التقارير المتعلقة بموضوعات حقوق الإنسان	5

المحور الثالث: المشاركة في إعداد برنامج وطني موسع للتربية على حقوق الإنسان

الجهة المشاركة	الإدارة المعنية بالمؤسسة	المخرجات / مؤشرات الأداء	الأنشطة	الأهداف الفرعية	
- وسائل الإعلام المختلفة - مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق - جامعة البحرين	- إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب والتنقيف	1. تنفيذ عدد من برامج التوعية والتنقيف الرئية والسموعة والمقروءة حول حقوق الإنسان. 2. إصدار عدد من المؤلفات التي تتناول موضوعات حقوق الإنسان (سلسلة ثقافة حقوق الإنسان). 3. إصدار كتيبات متضمنة عددا من المواثيق	1. إعداد وتقديم عدد من برامج التوعية والتنقيف الرئية والسموعة والمقروءة بمجمل حقوق الإنسان وآليات الحماية الوطنية والدولية لهذه الحقوق المتعددة المستويات موجهة لمختلف الأعمار.	التوعية وتنقيف المواطنين والقيمين بمجمل حقوق الإنسان وآليات الحماية الوطنية والدولية لها	1

الجهة المشاركة	الإدارة المعنية بالمؤسسة	المخرجات / مؤشرات الأداء	الأنشطة	الأهداف الفرعية	
الجامعة الأهلية جامعة العلوم التطبيقية الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في مملكة البحرين	- إدارة الاتصال	الدولية عن حقوق الإنسان. 4. إصدار المجلة البحرينية لحقوق الإنسان.	2. تنفيذ برامج الإصدارات والنشرات.		
مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	- إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب - إدارة الاتصال	1. إصدار دليل بالمناسبات الدولية والوطنية والتعريف بالحقوق المتصلة بها. 2. تنظيم عدد من الفعاليات بالتزامن مع المناسبات الوطنية والعالمية	وضع أجندة للاحتفال بالمناسبات الدولية والوطنية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان للتعريف بهذه المناسبات والحقوق المتصلة بها عن طريق البيانات والمقالات في الجرائد اليومية.	استثمار المناسبات الوطنية والقومية والعالمية للتوعية والتثقيف بحقوق الإنسان	2
مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان جامعة البحرين الجامعة الأهلية جامعة العلوم التطبيقية المجلس الأعلى للقضاء وزارة الخارجية وزارة الداخلية وزارة العمل	- إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب - إدارة الاتصال	1. ادلة ومنشورات وإصدارات للتعريف بحقوق الإنسان. 2. تنفيذ دورات تدريبية متصلة بنشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز قيمها.	1. إعداد أدلة ومنشورات موجهة لفئات مختارة ذات صلة بإدارة حقوق الإنسان وحمايتها. 2. تنفيذ سلسلة من الدورات التدريبية على عدة مستويات (تأسيسية، متقدمة، متخصصة) على مدار سنوات الخطة.	المساهمة في تدريب الأشخاص المكلفين بانفاذ أحكام القانون على مراعاة مقتضيات حقوق الإنسان في عملهم (القضاة، الموظفين الرسميين، الشرطة، الأكاديميين، المعلمين، المهنيين، مؤسسات المجتمع المدني، الإعلاميين، النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان وخطباء المساجد)	3
وزارة التربية والتعليم هيئة شؤون الإعلام	- إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب - إدارة الاتصال	1. حملة إعلامية لنشر الاتفاقيتين. 2. إقامة عدد من الندوات والدورات التدريبية للتعريف بالاتفاقيتين.	العمل على نشر تلك الاتفاقيات والترويج لها إعلامياً.	نشر الاتفاقيات الدولية (اتفاقية عدم التمييز ضد المرأة - اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة)	4

5	الأهداف الفرعية	الأنشطة	المخرجات / مؤشرات الأداء	الإدارة المعنية بالمؤسسة	الجهة المشاركة
5	المساهمة في بناء قدرات الإدارات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المهنية والفئوية المعنية بحقوق الإنسان والحريات العامة وتقديم الرأي والمشورة لهم	1. إجراء مسح وطني لتحديد جميع الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان (دراسة). 2. تقديم عدد من الدورات التدريبية عن مبادئ حقوق الإنسان والآليات الدولية لحمايتها.	1. تحديد الاحتياجات لجميع الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان بطريقة علمية. 2. تنفيذ عدد من الدورات التدريبية لبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان للمنظمات المعنية بحقوق الإنسان والحريات العامة.	إدارة الشؤون القانونية إدارة التدريب إدارة الاتصال	- مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - جامعة البحرين - الجامعة الأهلية - جامعة العلوم التطبيقية

المحور الرابع: إعداد برنامج متخصص في مجال تعزيز حقوق المواطنة ودعم قيمها

	الأهداف الفرعية	الأنشطة	المخرجات / مؤشرات الأداء	الإدارة المعنية بالمؤسسة	الجهة المشاركة
1	التربية على قيم ومبادئ المواطنة وحقوق الإنسان وتعزيزها في المراحل الدراسية كافة	1. تنفيذ اتفاقية تعاون مع وزارة التربية والتعليم المتضمنة إجراء دراسات، ودورات تثقيفية للمعلمين والطلبة. 2. إعداد أدلة لتعليم حقوق الإنسان المراحل التعليمية كافة.	1. القيام بدراسة حول الحق في التعليم في مملكة البحرين 2. تنفيذ برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان في المدارس. 3. إصدار أدلة تعليم حقوق الإنسان للمراحل التعليمية كافة.	إدارة الشؤون القانونية إدارة التدريب	- وزارة التربية والتعليم - جامعة البحرين - الجامعة الأهلية - جامعة العلوم التطبيقية
2	إدماج حقوق المواطنة في نظام التعليم الجامعي	1. توقيع اتفاقية التعاون مع وزارة التربية والتعليم لإدماج حقوق المواطنة في نظام التعليم الجامعي. 2. عقد لقاءات مع إدارات جامعة البحرين من أجل حثها على اتخاذ إجراءات لتعليم حقوق الإنسان منفذة. 3. عقد لقاءات وندوات علمية حول حقوق الإنسان.	1. توقيع اتفاقية التعاون مع مؤسسة التعليم في المملكة. 2. تنفيذ لقاءات وندوات علمية حول مفاهيم وقيم حقوق الإنسان.	إدارة الشؤون القانونية إدارة التدريب	- وزارة التربية والتعليم - جامعة البحرين - الجامعة الأهلية - جامعة العلوم التطبيقية

الجهة المشاركة	الإدارة المعنية بالمؤسسة	المخرجات / مؤشرات الأداء	الأنشطة	الأهداف الفرعية	
وزارة الخارجية. وزارة الداخلية وزارة العمل مؤسسات المجتمع المدني	إدارة الشؤون القانونية إدارة التدريب والتثقيف	1. إصدار أدلة تدريبية وتثقيفية ذات صلة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. 2. تنظيم وحضور الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بالمواطنة وحقوق الإنسان والتنمية.	1. إعداد أدلة تدريبية وأخرى تثقيفية في موضوعات حقوقية مختلفة للفئات كافة. 2. مشاركة المؤسسة في جميع جهود التخطيط والتقييم المتصلة بالتنمية الوطنية والترويج لمنظور حقوق الإنسان في التنمية.	اطلاق وتبني مبادرات وطنية وإقليمية ودولية ذات صلة بحماية الحقوق وتعزيزها وتأسيس مفهوم حقوق المواطنة	3
وزارة الداخلية وزارة العمل مؤسسات المجتمع المدني	إدارة الشؤون القانونية إدارة التدريب والتثقيف إدارة الاتصال	1. عقد المؤتمر. 2. تنفيذ سلسلة من الندوات والحوارات حول قضايا التنمية وحقوق الإنسان.	1. عقد مؤتمر عربي / دولي دوري حول المواطنة وحقوق الإنسان بهدف تعزيز آفاق الاستثمار في حقوق الإنسان وربطها بمجالات التنمية كافة. 2. عقد سلسلة ندوات وحوارات وطنية حول قضايا المواطنة وحقوق الإنسان للمخططين وصناع القرار.	تكريس الترابط بين المواطنة وحقوق الإنسان	4
وزارة العمل غرفة تجارة وصناعة البحرين شركات القطاع الخاص	إدارة الشؤون القانونية إدارة التدريب والتثقيف	1. تحديد عدد من المؤسسات الداعمة والراعية لأنشطة وفعاليات المؤسسة. 2. استثمار موارد المؤسسة بالتعاون مع القطاع الخاص	تنفيذ أنشطة (لقاءات، زيارات، حوارات) لإعداد خطط ورسم سياسات وطنية وإقليمية متصلة بتعزيز أهمية التخطيط والتعاون مع الجهات المعنية بحقوق الانسان.	تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في تعزيز خيارات تنمية الحقوق وحمايتها	5

المحور الخامس : تعزيز التعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي

الجهة المشاركة	الإدارة المعنية بالمؤسسة	المخرجات / مؤشرات الأداء	الأنشطة	الأهداف الفرعية	
مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في	إدارة الشؤون القانونية إدارة الاتصال	1. إنشاء قاعدة بيانات عن الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية. 2. تنفيذ اتفاقيات تعاون وتوقيع مذكرات	1. استضافة ودعم مؤتمرات وندوات وأنشطة وطنية وعربية وإقليمية ودولية في مختلف الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان.	بناء وتعزيز علاقات تعاون مع الهيئات الوطنية والعربية والإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان	1

الجهة المشاركة	الإدارة المعنية بالمؤسسة	المخرجات / مؤشرات الأداء	الأنشطة	الأهداف الفرعية	
<ul style="list-style-type: none"> مجال حقوق الإنسان - منتدى آسيا والمحيط الهادي (APF) - لجنة التنسيق الدولية (ICC) المعنية بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - الوكالات ومنظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة 		<ul style="list-style-type: none"> تفاهم. 3. المشاركة في الاجتماعات السنوية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. 	<ul style="list-style-type: none"> 2. إبرام اتفاقيات تعاون وتوقيع مذكرات تفاهم. 3. تنظيم برامج تبادل الخبرات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية. 		
<ul style="list-style-type: none"> المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة الاتصال 	<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في اجتماعات لجنة التنسيق الدولية (ICC) ومجموعة آسيا والمحيط الهادي (APF) - المشاركة في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان 	<ul style="list-style-type: none"> 1. اقتراح مشاريع مبادرات ذات صلة وطيدة بحقوق الإنسان، يمكن لملكة البحرين طرحها وتبنيها في المحافل الدولية والإقليمية. 2. المساهمة في إعداد التقارير (المستحقة ضمن زمن الخطة) وإعداد التقرير الموازي. 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز عضوية المؤسسة والملكة في الهيئات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان 	2
<ul style="list-style-type: none"> - مركز الأم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان - الوكالات ومنظمات الأمم المتحدة ذات العلاقة - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (الإقليمية والدولية) - المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. - مؤسسات المجتمع المدني. 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب والتثقيف - إدارة الاتصال 	<ul style="list-style-type: none"> - تبادل الخبرات - نقل المعرفة. - بناء القدرات. - التعاون التقني. 	<ul style="list-style-type: none"> المشاركة في الاجتماعات الإقليمية والدولية وتقديم أوراق العمل والتقارير المتخصصة والبيانات للاجتماعات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان. 	<ul style="list-style-type: none"> التفاعل مع الأحداث والمناسبات الدولية والإقليمية ومتابعتها 	3

الجهة المشاركة	الإدارة المعنية بالمؤسسة	المخرجات / مؤشرات الأداء	الأنشطة	الأهداف الفرعية	
<ul style="list-style-type: none"> - لجنتي حقوق الإنسان في مجلسي النواب والشورى. - جامعة البحرين - الجامعة الأهلية - جامعة العلوم التطبيقية. - مؤسسات المجتمع المدني 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب والتثقيف 	<ol style="list-style-type: none"> 1. دراسة حول التشريعات المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني. 2. تحديد آلية لرصد أوضاع حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاكات. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. وضع مقترحات تشريعية لضمان حرية عمل منظمات المجتمع المدني واستقلالها المالي والإداري. 2. التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لرصد أوضاع حقوق الإنسان وإصدار التقارير المتخصصة 	<p>مساعدة الهيئات والإدارات ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان في بناء هياكل وأطر العمل وتدريب أعضائها وكوادرها على المعارف والمهارات والقيم اللازمة لتحقيق أهدافها في حماية الحقوق والحريات وتعزيزها</p>	4
<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (الإقليمية والدولية) - المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. - مؤسسات المجتمع المدني. 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب والتثقيف 	<ol style="list-style-type: none"> 1. تحديد أجندة واضحة للقاءات الدورية. 2. تنفيذ عدد من الدورات التدريبية. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. إنشاء آلية لدعم عمل منظمات المجتمع المدني الوطنية. 2. عقد لقاءات واجتماعات مشتركة دورية بين المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بمجالات حقوق الإنسان. 3. عقد دورات تدريبية لتدريب كوادر المنظمات غير الحكومية على مختلف موضوعات حقوق الإنسان وغيرها من المعارف والمهارات ذات الصلة بعملهم. 	<p>تشكيل وإنشاء شبكات وتحالفات بين منظمات المجتمع المدني المحلية لتوسيع آفاق وإمكانات العمل في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك</p>	5
<ul style="list-style-type: none"> - لجنتي حقوق الإنسان في مجلسي النواب والشورى - جامعة البحرين - الجامعة الأهلية - جامعة العلوم التطبيقية. 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب والتثقيف - إدارة الاتصال - إدارة نظم المعلومات. - إدارة الموارد البشرية والمالية 	<ul style="list-style-type: none"> - تكوين فريق موظفي المؤسسة للتدريب في مجال حقوق الإنسان. - تحديث مكتبة المؤسسة وربطها إلكترونياً بمصادر المعلومات ذات العلاقة بحقوق الإنسان والاتفاقيات والقوانين والوثائق الرسمية والقوانين ذات العلاقة. - إصدار أدلة عمل داخلية لوحدات المؤسسة. - إنشاء وحدة خاصة بمراقبة الجودة ضمن هيكلية عمل المؤسسة وتطوير مواصفات قياسية للأداء. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. تدريب موظفي المؤسسة على المهارات المتصلة بأداء عملهم. 2. تطوير الموقع الإلكتروني للمؤسسة بشكل تفاعلي وضمان تحديثه بشكل متواصل. 3. تقييم وتطوير الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتحديث النظم المالية والمحاسبية. 4. عقد اجتماعات مع الشركات والمؤسسات الكبرى في القطاع الخاص لدعم نشاطات المؤسسة ضمن نطاق المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات 	<p>استكمال بناء قدرات المؤسسة في مختلف الجوانب الفنية والموضوعية</p>	6

الجهة المشاركة	الإدارة المعنية بالمؤسسة	المخرجات / مؤشرات الأداء	الأنشطة	الأهداف الفرعية	
<ul style="list-style-type: none"> - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. - جمعيات حقوق الإنسان. - معهد التنمية السياسية. 	<ul style="list-style-type: none"> - إدارة الشؤون القانونية - إدارة التدريب 	<ul style="list-style-type: none"> - تكوين فريق وطني من المدربين في مجال حقوق الإنسان. - حوسبة جميع أعمال المؤسسة الفنية والإدارية والمالية. 	عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في إعداد المدربين	تكوين فريق وطني من المدربين في مجال حقوق الإنسان	7